



## اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٨١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة المؤقتة: السيدة ربيرو فيوتي . . . . . (رئيسة مكتب الأمين العام)  
الرئيس: السيد سيك . . . . . (السنغال)

### المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان رئيسة مكتب الأمين العام

بيان الرئيس

بيان المراقب لدولة فلسطين

التطورات المستجدة منذ انعقاد الجلسة السابقة للجنة

مشروع برنامج عمل اللجنة

مستجدات يقدمها الأعضاء والمراقبون في اللجنة

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم  
المتحدة (http://documents.un.org/).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٢.

## إقرار جدول الأعمال A/AC.183/2017/L.1.

١ - أقر جدول الأعمال.

### انتخاب أعضاء المكتب

٢ - **الرئيسة المؤقتة:** دعت اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمنصب رئيس اللجنة ونواب الرئيس ومقرر اللجنة.

٣ - **السيد سيفييا بورخا** (إكوادور): رشّح السيد سيك (السنغال) لإعادة انتخابه في منصب رئيس اللجنة، والسيد صيقل (أفغانستان) والسيدة رودريغيس كامبخو (كوبا) والسيد دجاني (إندونيسيا) والسيد غيرتسي (ناميبيا) والسيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) لإعادة انتخابهم بصفتهم النواب الخمسة للرئيس، والسيد إنغوانيز (مالطة) لإعادة انتخابه مقررا للجنة.

٤ - **السيد مايونغ** (ماليزيا): أعرب عن تأييده للترشيحات.

٥ - انتُخب بالتزكية كل من السيد سيك (السنغال)، والسيد صيقل (أفغانستان)، والسيدة رودريغيس كامبخو (كوبا)، والسيد دجاني (إندونيسيا)، والسيد غيرتسي (ناميبيا)، والسيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا)، والسيد إنغوانيز (مالطة).

٦ - تولى السيد سيك (السنغال) رئاسة الجلسة.

### بيان رئيسة مكتب الأمين العام

٧ - **السيدة ربيرو فيوتي** (رئيسة مكتب الأمين العام): تكلمت باسم الأمين العام، وقالت إن اللجنة قد اضطلعت بدور هام، منذ أن أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٥، في الدعوة إلى إيجاد تسوية عادلة وسلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس وجود دولتين. وفي عام ٢٠١٧، يدخل الفلسطينيون العقد السادس للاحتلال، بينما الأفق السياسي المؤدي إلى حل قائم على دولتين آخذ في التلاشي. وفي هذه الأثناء، يتعرض الفلسطينيون في غزة لنظام الإغلاق الخانق. ورأت أنه لا بد للأطراف والمجتمع الدولي من العمل على تهيئة بيئة للعودة إلى مفاوضات مجدية والنهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن وفي ظل الاعتراف المتبادل. وأكدت أن الأمم المتحدة ستظل تؤيد هذه العملية بقوة. وقالت إن من شأن الإعلان الصادر عن الحكومة الفلسطينية مؤخرا

بشأن اعترافها عقد الانتخابات البلدية في جميع أنحاء البلد في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، وفي حال أمكن إجراؤها في غزة والضفة الغربية معاً، أن يتيح الفرصة لتجديد الشرعية الديمقراطية لكل من القيادة الفلسطينية ومؤسساتها. وأفادت بأن الأمين العام يشجع الجميع على المشاركة في هذه الانتخابات.

٨ - ومضت تقول إن من شأن تشكيل حكومة فلسطينية شرعية وموحدة وشاملة للجميع، على أساس إعلان مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، أن يسهم إسهاما كبيرا في النهوض بالقضية الفلسطينية. وقبل عامين، اعتمدت الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باعتبارها خطة عمل ذات طابع عالمي متكامل ينطوي على تحول عميق من أجل الناس والكوكب وتحقيق الرخاء، وتعهدت تلك الدول بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ورأت رئيسة مكتب الأمين العام أنه يجب على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يشاركوا في هذا الجهد وأن يحققوا مستقبلا يسوده السلام والأمن والرخاء، لأنهم يستحقون ذلك. وختمت كلامها بالقول إن الأمين العام يعول على الدور الفريد الذي تؤديه اللجنة من أجل بلوغ هذا الهدف.

### بيان رئيس اللجنة

٩ - **الرئيس:** رحب بالالتزام الثابت الذي تبديه المنظمة وكياناتها المختلفة بالقضية الفلسطينية، وقال إن شعبة حقوق الفلسطينيين ينبغي أن تواصل تنفيذ برنامجها التدريبي الموجه إلى الفلسطينيين لتحسين الوفاء باحتياجات الدولة الفلسطينية المستقلة التي تتوافر فيها مقومات البقاء. وأضاف قائلاً إن الممثل الخاص للأمين العام للشرق الأوسط قد نقل صورة قائمة في سرده المتعلق بالحالة القائمة في فلسطين؛ وعدم التوصل إلى تسوية للنزاع ينطوي على مخاطر جسيمة، بما يشمل التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب اللذين قد يستهدفان المدنيين في إسرائيل وفلسطين وأماكن أخرى في مختلف أنحاء العالم. ولذا ينبغي لجميع الجهات الفاعلة ألا تتوانى في تصميمها على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تتوافر فيها مقومات البقاء وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها ومضمونة دوليا. وبعد أن كرر تأكيد التزامه بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل الوفاء بولاية اللجنة، دعا رئيس اللجنة إلى العودة إلى روح قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي ينص على وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة.

## بيان المراقب لدولة فلسطين

١٣ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، وقد أدلى خلالها السيد دجاني، نائب الرئيس، ببيان باسم اللجنة.

١٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شارك السيد إنغوانيز، مقرر اللجنة، بصفته ممثلاً للجنة مكان الرئيس الذي دُعي ولم يتمكن من الحضور، في حلقة عمل تناولت دور كندا في الشرق الأوسط والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وكان عنوانها "فلسطين وكندا: معا، يمكننا أن نحقق ذلك". وحضر حلقة العمل أيضا السيد منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين.

١٥ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، عُقد في نيكاراغوا اجتماع مائدة مستديرة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، وكان موضوعه "مد الجسور مع الشتات الفلسطيني في أمريكا الوسطى". وركز الاجتماع على تحسين التنسيق بين جاليات الشتات في أمريكا اللاتينية دعماً لحقوق الفلسطينيين. وكان بين المشاركين وفد يمثل اللجنة، والسيد منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين.

١٦ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، عُقد وفد اللجنة اجتماعات ثنائية في المكسيك مع ممثلين عن وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية في ذلك البلد، في إطار التشجيع على الاعتراف بكيان الدولة الفلسطينية.

### مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2017/L.2).

١٧ - الرئيس: عرض مشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٧ (A/AC.183/2017/L.2)، وقال إن الفرع الأول يتضمن قائمة بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ويستعرض الفرع الثاني بإيجاز التطورات التي استجدت منذ تقديم تقرير اللجنة، مع الإعراب عن القلق إزاء استمرار الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، والإعراب أيضا عن تقدير اللجنة للجهود الدولية المبذولة بهدف إحياء المفاوضات الثنائية، إضافة إلى الترحيب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويورد الفرع الثالث المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٧، ويتضمن الفرع الرابع وصفاً للأنشطة المقررة للجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين. وذكر الرئيس أن المكتب سيعمل على تنقيح برنامج العمل على امتداد السنة، عند الاقتضاء.

١٠ - السيد منصور (المراقب لدولة فلسطين): قال إن وفد بلده يرحب بالجهود الخلاقة التي يبذلها الأمين العام واللجنة من أجل النهوض بالعدالة للشعب الفلسطيني، وذكر على وجه الخصوص تكثيف الأنشطة المضطلع بها، مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لبداية الاحتلال الإسرائيلي، بغية جعل سنة ٢٠١٧ السنة الدولية لإنهاء الاحتلال. وعلى نحو ما أعلنه الأمين العام مؤخراً في مؤتمره الصحفي المعقود في القاهرة، ليس هناك من حل بديل لوجود دولتين، وفقاً لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وهما نصان صاغتهما الولايات المتحدة الأمريكية. وتابع قائلاً إنه تم القيام باستثمارات هائلة من أجل تحقيق توافق الآراء على الصعيد العالمي بشأن حل الدولتين، وهو حل لا يمكن صونه إلا عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتهديد الطريق لإقامة دولة فلسطين المستقلة. وقال إن حكومته تقف بحزم إلى جانب الأمين العام وجميع الدول الملتزمة باحترام هذا الاقتراح، وهي لن تتوانى في العمل على تعبئة جميع الجهود المتاحة على نحو جماعي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي وما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن القيادة الفلسطينية ملتزمة بدعم الإرادة الجماعية للأمم المتحدة؛ ولذا فهي ستواصل العمل عن كثب مع اللجنة في عام ٢٠١٧ من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة، باعتبار ذلك أعلى ما يُدفع من ثمن لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

### التطورات المستجدة منذ انعقاد الجلسة السابقة للجنة

١١ - الرئيس: قال إنه منذ انعقاد الجلسة السابقة للجنة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة القرارات الأربعة التي قدمتها اللجنة، وأكدت بذلك مجدداً المسؤولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين.

١٢ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، واتخذ أثناءها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتعلق بعدم شرعية إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، مؤكداً من جديد دعمه للحل القائم على وجود دولتين. واتخذ القرار بناءً على اقتراح من السنغال وفنزويلا وماليزيا، الدول الأعضاء في اللجنة، إلى جانب نيوزيلندا.

١٨ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع برنامج العمل.

١٩ - وتقرر ذلك.

### مستجدات قدمها الأعضاء والمراقبون في اللجنة

٢٠ - السيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٧ في ماناغوا، كان أول اجتماع معهود لممثلي الشتات الفلسطيني في أمريكا الوسطى برعاية الأمم المتحدة. كما شارك فيه ممثلون عن الشتات الفلسطيني في شيلي وكوبا، وكذلك رئيس بلدية بيت لحم ورئيس بلدية بيت جالا، وجرى خلاله اعتماد إعلان ماناغوا لإنهاء ٥٠ سنة من الاحتلال في فلسطين. وأظهر الاجتماع الروابط التاريخية القائمة بين شعبي نيكاراغوا وفلسطين وكفاح كل منهما في سبيل الحرية.

٢١ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده قد أثبت التزامه بالقضية الفلسطينية خلال فترة عضويته في مجلس الأمن التي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من خلال التشجيع على إجراء مناقشة مفتوحة بشأن قضية فلسطين، ورفض عقد جلسات محصورة أو تطبيق المعايير المزدوجة. وقد ندد بلده بمحاولات السلطة القائمة بالاحتلال لمنع الحل على أساس وجود دولتين الذي يمثل، في رأيه، السبيل الوحيد ذا المصادقية لإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تتوافر فيها مقومات البقاء. وتبدي تلك المحاولات من خلال تغيير الطابع العمراني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتكوينها الديمغرافي، وتواصلها الإقليمي، واستمراريتها الاقتصادية، وممارستها الدينية، وتقاليدها الثقافية. وقال إن وفد بلده قد أعرب عن قلقه في مجلس الأمن إزاء حالة الجمود القائمة في المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية، ونية إسرائيل الواضحة في صرف النظر عن الحل على أساس وجود دولتين، وندد أيضا بالهجمات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبالانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وطلب رفع الحصار الوحشي واللاإنساني المفروض على قطاع غزة من جانب إسرائيل. وخلال فترة رئاسة فنزويلا لمجلس الأمن، شجع وفد بلده على إجراء أول مناقشة في المجلس للجوانب المترتبة على الصعيد الإنساني نتيجة للاحتلال والحصار اللذين تفرضهما إسرائيل.

٢٢ - وقال إن بلده قد دعا المجلس إلى تحمل مسؤولياته بوصفه الكفيل للسلام والأمن الدوليين، من خلال إدانة العدوان الإسرائيلي وتقييم إمكانية حماية الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وقدم بلده مشروع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد فيه المجلس مجدداً أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. ومضى يقول إن وفد بلده قد أيد الجهود المتعددة الأطراف والدولية للتقريب بين الطرفين والتشجيع على التفاوض، وأعرب عن دعمه للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وللجهود التي تبذلها مصر وفرنسا والاتحاد الروسي من أجل استئناف محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ويجب أن يكون بمقدور المجتمع الدولي أن يفعل أكثر من مجرد الاكتفاء بحلٍ لقضية فلسطين؛ إذ يتعين أن يُصَرَّ على حلّ الدولتين الذي يأخذ في الاعتبار مبادرة السلام العربية ومرجعية مؤتمر مدريد، ويحترم حق الفلسطينيين في العيش في دولتهم التي ينبغي أن تكون ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة وأن تتعايش سلميا مع إسرائيل. ويجب أيضا أن تكون لهذه الدولة حدود معترف بها دوليا على أساس حدود عام ١٩٦٧، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٢٣ - وختم كلامه بالقول إن القضية الفلسطينية هي قضية فنزويلا؛ فثمة روابط لا يمكن فصمها بين البلدين، وقد أوجدتها علاقات الأخوة والتعاون. وتبذل فنزويلا، حكومةً وشعباً، جهودا كبيرة من أجل النهوض بقضية فلسطين والدفاع عنها في عام ٢٠١٧، الذي يجب أن يكون آخر أعوام الاحتلال الإسرائيلي. وسيدافع الشعب الفلسطيني بكرامة عن حقوقه غير القابلة للتصرف، وسيحقق تقرير المصير، وسيحصل على الصفات الكاملة لكيان الدولة.

٢٤ - السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا): قالت إن المجتمع الدولي يجب أن يكتف جهوده من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما يتيح للفلسطينيين ممارسة حقهم في تقرير المصير والسلام والتنمية. وأضافت قائلة إن حل الدولتين، الذي يمثل البديل الوحيد للنزاع، عرضة للخطر نتيجة لسياسة إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة وغيرها من أشكال

تعبئة جهود المنظمات غير الحكومية لحضور المؤتمر الدولي لمنظمات المجتمع المدني المتعلق بإنهاء ٥٠ سنة من الاحتلال، المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في المقر، واجتماعاً آخر مع برلمانيين أعلنوا استعدادهم لتقديم المساعدة إلى قضية فلسطين، عن طريق اعتماد إعلانات لهذه الغاية على سبيل المثال. وفي اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية المعقود في ماناغوا، تقرّر تنظيم مؤتمر دولي للشعوب الفلسطينية في شبلي في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة، أجرى رئيس بلدية بيت لحم ورئيس بلدية بيت جالا زيارة إلى السلفادور وهندوراس. وقال السيد منصور إنه عقد اجتماعات في المكسيك ونيويورك، في شباط/فبراير ٢٠١٧، مع أعضاء في مجلس الشيوخ المكسيكي ممن أعربوا عن استعدادهم لزيارة الأرض المحتلة ودعوة البرلمانيين الفلسطينيين إلى إجراء زيارة إلى المكسيك.

٢٦ - وختم كلامه بالقول إنه في كل اجتماع، وبخاصة في الاجتماعات المعقودة في عام ٢٠١٧ الذي يسجل مرور ٥٠ عاماً على بداية الاحتلال، ينبغي لأعضاء اللجنة تبادل المعلومات بشأن المبادرات التي تتخذها مراكز الفكر والجامعات والمنظمات الأخرى والبرلمانيون في بلدانهم من أجل تعزيز الشبكة العالمية للحكومات والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والأكاديميين والنشطاء. ولا بد من ترجمة ولاية الجمعية العامة إلى إجراءات تُتخذ في كل بلد من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد للمستوطنات الإسرائيلية ورفع الحصار اللاأخلاقي المفروض على قطاع غزة، بحيث يمكن إقامة دولة فلسطين المستقلة وصون الحلّ على أساس وجود دولتين. فمن خلال تبادل المعلومات في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة، سيسهم الأعضاء في تحقيق الحرية والكرامة للشعب الفلسطيني.

### مسائل أخرى

٢٧ - السيد بيغيش (تركيا): قال إن اللجنة التوجيهية التي أنشأها الأمين العام لكفالة أن يكون التمويل الخاص بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به، التي تتولى سويسرا رئاستها وتضطلع تركيا بمهام نائب الرئيس فيها، قد بدأت عملها في شباط/فبراير ٢٠١٧، وهي ستقدم استنتاجاتها في آذار/مارس ٢٠١٧ بعد عقد مشاورات واجتماعات في نيويورك وواشنطن العاصمة وعُمان وجدة وجنيف. ويمكن لأعضاء اللجنة تقديم

الاستعمار والعدوان التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وقالت إن وفد بلدها يدين توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويدين على وجه الخصوص موافقة الحكومة الإسرائيلية مؤخراً على إقامة ٥٥٠ وحدة سكنية غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والقانون الهادف إلى التصديق القانوني على المستوطنات المنشأة بأثر رجعي. وهذه القرارات التي ترمي إلى نزع ملكية الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها إنما تنتهك أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. ورأت أنه لا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر منذ أمد طويل، والقيام على الفور، ودون شروط، برفع الحصار الوحشي المفروض على قطاع غزة. وختمت ببيانها بالقول إن كوبا ستدعم الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق طموحاته المشروعة، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، لتكون القدس الشرقية عاصمتها، وتكون هذه الدولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة. وأكدت أن وفد بلدها سينهض بقضية فلسطين على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وسيقدم مشاريع قرارات إلى الجمعية ومجلس حقوق الإنسان لهذه الغاية. كما يتعين على اللجنة، التي تسترشد ببرنامج عملها، أن تتعاون مع الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي ومع مساعي المجتمع المدني من أجل تحقيق السلام وإتاحة الإمكانية للفلسطينيين لممارسة حقوقهم.

٢٥ - السيد منصور (المراقب لدولة فلسطين): قال إن الولاية المسندة إلى اللجنة من جانب الجمعية العامة لعام ٢٠١٧ تشمل التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي مع الحكومات والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للجنة أن تضطلع بأنشطة المتابعة المتعلقة بالاجتماعات التي حضرها ممثلوها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. وأضاف قائلاً إنه عقد اجتماعاً بحضور المقرر في كندا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مع ممثل نقابة كبيرة قدمت تشريعات في البرلمان بشأن قضية فلسطين؛ واجتماعاً آخر مع برلمانيين يحاولون إعادة تكوين المجموعة البرلمانية للصداقة بين كندا وفلسطين؛ واجتماعاً مع ممثلين عن وزارة الخارجية. وقال إنه عقد اجتماعاً أيضاً في نيكاراغوا، في شباط/فبراير ٢٠١٧، مع ممثلين عن لجنة التضامن بين نيكاراغوا وفلسطين، وقد وافقوا على

ردودهم في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ على المذكرة الإرشادية التي وزعتها اللجنة التوجيهية.

٢٨ - السيد منصور (المراقب لدولة فلسطين): قال إن اللجنة التوجيهية قد أنشئت استجابةً لطلب ورد في قرار الجمعية العامة ٩٣/٧١ بأن يقدم الأمين العام تقريراً عن السبل المتاحة للمساعدة في تمويل الأونروا. ورأى أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الإسهام في أعمال اللجنة التوجيهية والنظر في إمكانية زيادة اشتراكاتهم المقررة في ميزانية الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي لهم أيضاً تقديم الأفكار المبتكرة لتحقيق استقرار الوضع المالي للأونروا، ألا وهي المسؤولة عن رفاه ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. وأكد أن الأونروا يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجالات من قبيل الشؤون الجنسانية، والتعليم، والنظافة الصحية، والصحة.

٢٩ - الرئيس: قال إنه في شباط/فبراير ٢٠١٧، ستعقد شعبة حقوق الفلسطينيين إحدى جلساتها الدورية لإطلاع الدبلوماسيين الوافدين حديثاً إلى نيويورك على عمل كل من اللجنة والشعبة. وستعقد اللجنة في بيروت، في آذار/مارس ٢٠١٧، حلقة عمل لبناء القدرات فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ويجري تنظيم حلقة العمل لفائدة دولة فلسطين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٢٠.